

التقرير رقم: AUS0001359. الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

حالة المرأة في المشرق رئيسي 1

مشاركة

المرأة

الاقتصادية

في العراق والأردن ولبنان

© البنك الدولي 2020

1818 شارع هن.و.

واشنطن دي سي 20433

هاتف: 1000-473-202

إنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة

هذه المطبوعة هي نتاج عمل خبراء البنك الدولي. ولا تشكل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل بالضرورة وجهات نظر مجلس مديري البنك الدولي التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة فيه. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المبينة في أي خريطة في هذا العمل الحكم من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

الحقوق والإذن بالطبع والنشر

يخضع هذا العمل لحقوق الطبع. ولأن البنك الدولي يشجع نشر المعرفة، فإنه بالإمكان أن يتم إعادة إنتاج هذا العمل، كاملاً أو جزئياً، لأغراض غير تجارية، شريطة إدراج المرجعية لهذا العمل بشكل كامل. عزو العمل إلى المؤلف: يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: "البنك الدولي، 2020. تقرير رئيسي عن حالة المرأة في المشرق: مشاركة المرأة الاقتصادية في العراق والأردن ولبنان. البنك الدولي" الرجاء توجيه كافة الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي:

The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA;

fax: 202-522-2625; e-mail: pubrights@worldbank.org.

إقرارات

تم إعداد هذا التقرير كجزء من صندوق المساواة بين الجنسين في المشرق. وهو صندوق مدته 5-سنوات (2019-2024) و يُقَدِّم المساعدة التقنية لبلدان المشرق لتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء وزيادة الفرص المتاحة لهن، وذلك كحافز نحو قيام مجتمعات أكثر شمولاً واستدامة وسلمية يعود فيها النمو الاقتصادي بالنفع على الجميع. ومن خلال التعاون مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية، يساند الصندوق الجهود التي تقودها الحكومات والأولويات على مستوى البلد. والأنشطة الإقليمية الإستراتيجية التي ترمي إلى:

1. تقوية البيئة الداعمة للأطراف المعنية للقيام على نحو فاعل بتحديد العقبات التي تحول دون مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي ومعالجتها؛

2. تحسين قدرة النساء على الحصول على الفرص الاقتصادية.

إن صندوق المساواة بين الجنسين في المشرق هو مبادرة من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية بالتعاون مع حكومات كل من كندا والترويج. ويأتي تمويل الصندوق من مظلة صندوق المساواة بين الجنسين والذي يضم مساهمات من حكومات أستراليا وكندا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وآيسلندا والنرويج وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ومؤسسة بيل وميليندا غيتس.

أعد هذا التقرير فريق أساسي بقيادة ماريا أنا لوغو (خبير اقتصادي أول)، ميريام مولر (عالم اجتماع) ومائيو واي بوي (خبير اقتصادي أول). ضم الفريق زينة عفيف، غرام القسطلاني ديكستر، عزيز أتامانوف، سامانثا كونستانت، ريتا داماسينو كوستا، جونا لوندوال، سامية ملجم، ميلا مراد، فاطمة الموسوي، أنا ماريا مونوز بوديت، كلوديا نوميد، لوكيندرا فيديرا، لورا رودريجز، هانية سحنون، مريم آية علي سليمان وجين جونغسون يو، وسارة هوز فان وي وسهير مراد الزبيري. وقدمت مساهمات إضافية كل من شيرين عبادي وكارينا بريثو وإبراهيم دجاني، كارم إدواردز، ديزيريه غونزاليس، ناتو كورشيتاشفيلي، أمبارو ليزاما مانتا، ديتوليوناردو مبروتو، دلال حسن شريف سيد موسى، نور المغربي، حنين سيد، إيمان سين، هرنان وينكلر.

تم تلقي تعليقات ممتازة من مراجعين نظراء هارون أوندر (خبير اقتصادي أول) واليانا روبيانو (خبير اقتصادي) وفديريكا ساليولا (خبير اقتصادي رئيسي)، وكذلك من كاثلين بيجل.

تم تحرير التقرير بواسطة نورا مارا وترجم الملخص التنفيذي من قبل

سليمة غريب البستاني ونور المغربي. تصميم Kilka Diseño Gráfico.

تم إعداد هذا التقرير بتوجيه عام من بينو بيداني (مدير الممارسة) وهانز هوغيفين (مدير الممارسة) وكارولينا سانتشيز بارامو (المدير العالمي لممارسة مكافحة الفقر العالمية). وتم تقديم التوجيه الاستراتيجي والملاحظات الهامة من ساروج جا (المدير القطري لدول المشرق).



<https://www.worldbank.org/en/programs/mashreq-gender-facility>

ملخص تنفيذی



تعتبر مشاركة المرأة في القوى العاملة في دول المشرق منخفضة بشكل استثنائي. ويدعو هذا التقرير إلى اتخاذ إجراءات في المجالات التالية: تعزيز النمو الاقتصادي، ورسم سياسات فعّالة لسدّ الثغرات القانونية، وتشجيع سلوكيات أكثر مساواة، وإمكانية الوصول إلى رعاية جيّدة للأطفال، وتوفير وسائل نقل آمنة. كما يشير التقرير إلى الفرص المتاحة في الاقتصاد الرقمي؛ غير أنّه في حال عدم اتخاذ إجراءات لسدّ الفجوة الرقمية بين الجنسين، يمكن أن تتحوّل هذه الفرص إلى عائق إضافي.



المقدمة

العمل في الوقت الذي تخرج فيه الفئات الأكبر سناً بالتدريج من تعداد القوى العاملة.

تواجه المرأة الراغبة بالمشاركة في سوق العمل في دول المشرق معدّلات بطالة مرتفعة وأجوراً أقلّ لقاء عمل مماثل. تصل معدّلات البطالة بين النساء إلى ضعف تلك التي يواجهها الرجال، فهي تصل في الأردن إلى 25 في المائة، أي أنّ المعدّلات المتدنية لمشاركة المرأة في العمل تخفي وراءها معدّلات أدنى لعمل المرأة. كما أن المرأة تعمل عادة في قطاعات معيّنة وبأجراً أقلّ ممّا يكسبه الرجل مقابل عمل متكافئ. عليه، تبلغ الفجوة الجندرية في الأجر بين النساء والرجال العاملين في مهن مماثلة ولديهم التحصيل العلمي المماثل والخبرة المماثلة، حوالي 17 في المئة في القطاع الخاص في الأردن، و 18 في المئة و 22 في المئة للعمّال كافة في العراق ولبنان على التوالي. ومن المرجّح أنّ معدّلات البطالة المرتفعة من جهة وانخفاض الأجر من جهة ثانية يشكّلان عنصر إحياط لبعض النساء ويحول دون بحثهنّ عن العمل.

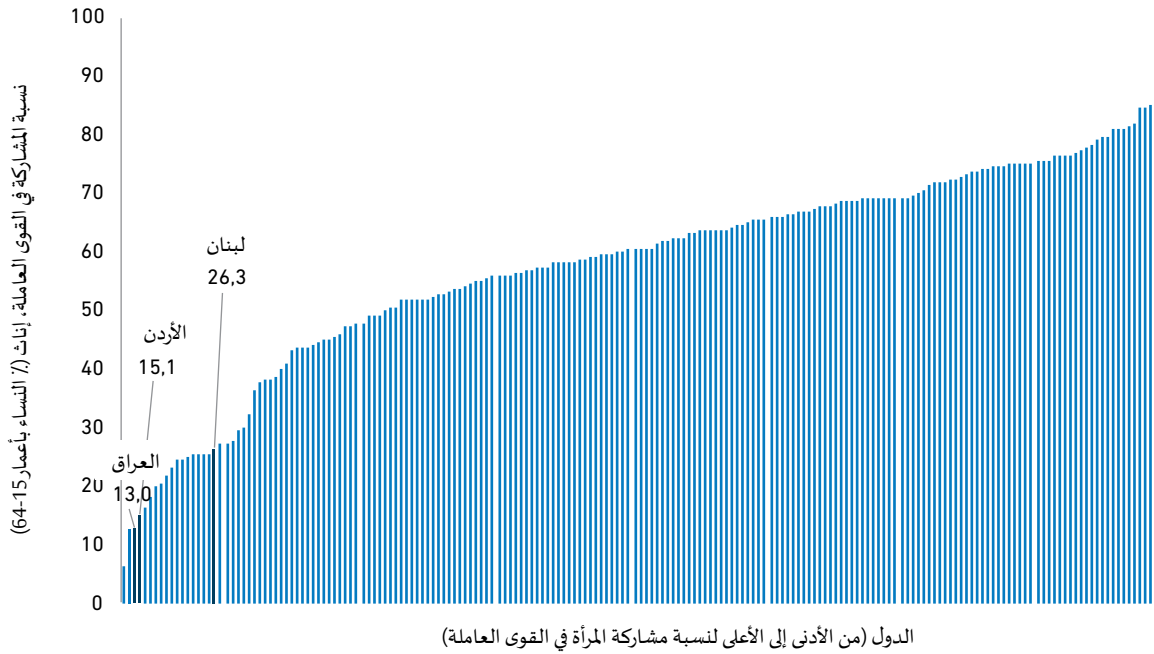
وقد حدّدت حكومات العراق والأردن ولبنان أهدافاً طموحة لزيادة مشاركة المرأة في العمل، وهو أمر إذا ما تحقق واستدام على المدى الطويل، سيكون له تأثير محتمل كبير على النمو الاقتصادي. ففي الفترة الممتدّة بين العامين 2000 و2017، بلغ معدّل النمو الاقتصادي السنوي في العراق 4.1 في المئة؛ وساهمت الزيادة في القيمة المضافة من عمل المرأة بنسبة 0.3 نقطة مئوية. (الشكل ES.4). أما في الأردن، ساهمت المرأة بنسبة 0.5 نقطة من معدل النمو السنوي البالغ 1.5 في المئة؛ وفي لبنان، لم تساهم المرأة سوى بـ0.2 نقطة من معدل النمو البالغ 1.5 في المئة. وقد وضعت الحكومات الثلاثة نصب عينها رفع معدّلات مشاركة المرأة في القوى العاملة بحلول عام 2025 بمقدار 5 نقاط مئوية في العراق ولبنان وإلى نسبة 24 في المائة في الأردن. وفي حال تحققت هذه الزيادات المستهدفة

لا تزال مستويات مشاركة المرأة في سوق العمل في كل من دول المشرق العراق والأردن ولبنان من بين أدنى المستويات في العالم. ففي العراق والأردن، تشارك المرأة بنسبة تقل عن 15 في المائة، بينما في لبنان تبلغ هذه النسبة 26 في المائة (الشكل ES.1).

وعلى الرغم من أن مستويات المشاركة الاقتصادية المتدنية للمرأة تنطبق على دول أخرى في المنطقة، إلا أنّ العراق والأردن يأتيان في المراتب الأدنى في المجال عالمياً، وتأتي بعدهما كلاً من الجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية اللتين مزقتهما الحروب. وتقل نسب مشاركة المرأة في الدول الثلاثة بواقع يتراوح بين 25 و 35 نقطة مئوية عن المتوسط العالمي، بناء على الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد فيها. (الشكل ES.1)

تعدّ المشاركة في سوق العمل منخفضة بصفة خاصة بين النساء الأقلّ تعليماً. فإن نسبة متدنية من النساء غير الحاصلات على التعليم العالي يشاركن في سوق العمل مقابل ثلثي حملة الشهادات العليا من النساء في كل من العراق ولبنان، ونصفهن في الأردن (الشكل ES.2). وتجدر الإشارة إلى أن الفارق بين مستوى مشاركة المرأة المتعلمة وغير المتعلمة يعدّ أكبر من الفارق الذي نجده بين مشاركة الرجال المتعلّمين والنساء المتعلّمات. ومع تزايد التحصيل العلمي للمرأة في الفئة الأصغر عمراً، فإن معدّلات مشاركة الفئة العمرية الشابة في القوة العاملة أعلى بشكل ملحوظ في لبنان ودرجة أقل في الأردن. (الشكل ES.3). ومن خلال التجارب العالمية في بعض الدول، أدى نمط الزيادة الجادة في مشاركة الفئات العمرية الأصغر سناً إلى نقطة تحوّل بين الأجيال العاملة، بحيث شهدت هذه الدول مشاركة أكبر للمرأة الشابة في سوق

نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، دول مختارة من المشرق مقارنة ببقية العالم

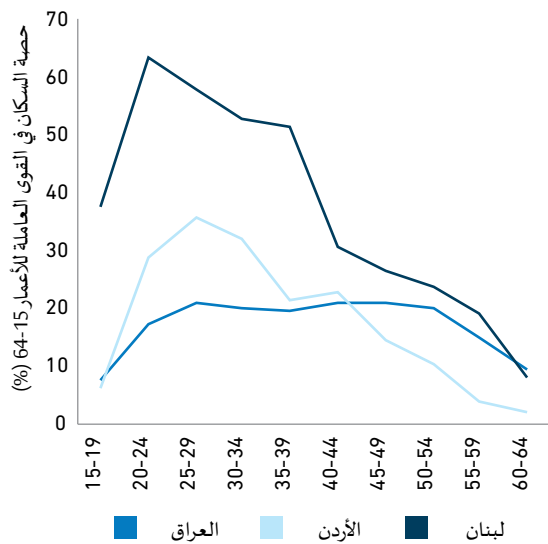


المصدر: بيانات منظمة العمل الدولية النموذجية المستمدة من مؤشرات التنمية العالمية.

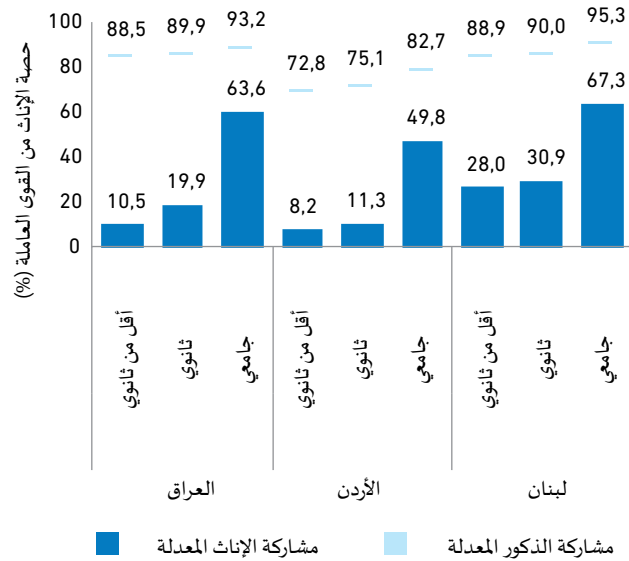
الشكل ES.3

الشكل ES.2

معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة في دول مختارة من المشرق، حسب الفئة العمرية



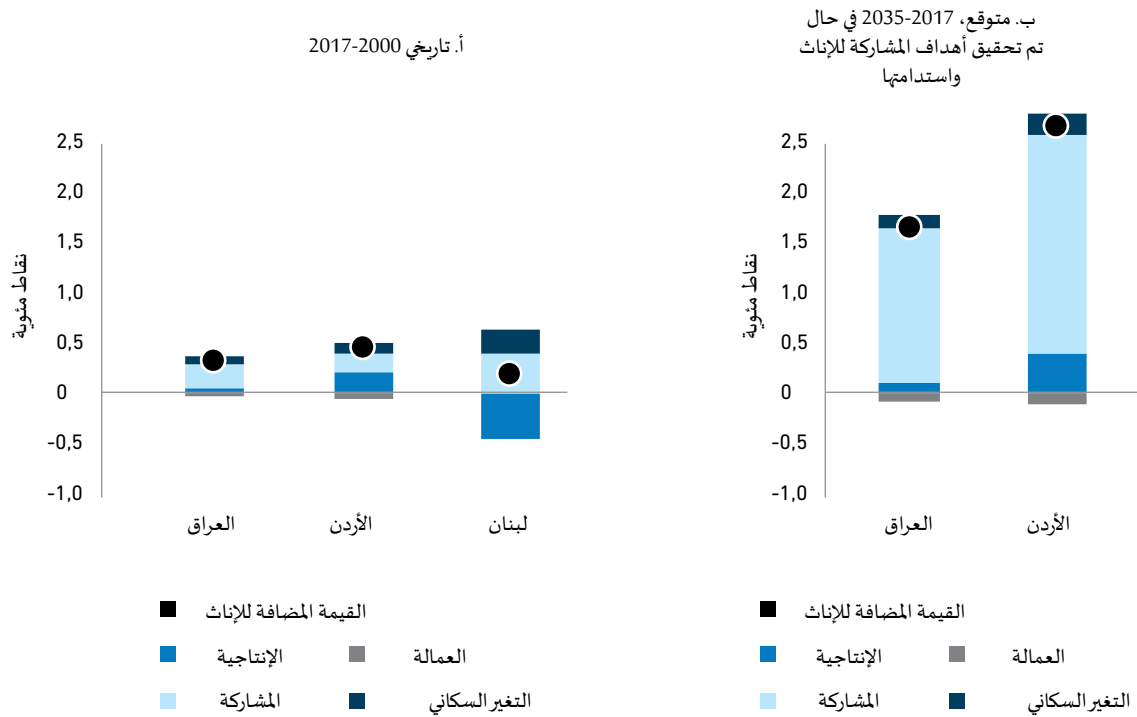
مشاركة القوى العاملة في دول مختارة من المشرق، حسب المستوى التعليمي



المصادر: مسح ميزانية الأسر المعيشية في لبنان 2012/2011؛ المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر المعيشية في العراق 2012؛ مسح سوق العمل الأردني 2016. ملاحظة: معدلات مشاركة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 25 و 64 سنة، باستثناء من لا يزلن مسجلات في التعليم بدوام كامل.

المصادر: مسح ميزانية الأسر المعيشية في لبنان 2012/2011؛ المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر المعيشية في العراق 2012؛ مسح سوق العمل الأردني 2016. ملاحظة: يحدّد معدل المشاركة المعدّلة في القوى العاملة بأنه حصة النساء (أو الرجال) من القوى العاملة مقسومة على مجموع السكان، باستثناء أولئك الذين يتلقون التعليم بدوام كامل.

مساهمة العوامل في النمو في دول مختارة من المشرق



المصادر: إن بيانات القيمة المضافة مستمدة من مؤشرات التنمية العالمية، وحسابات البنك الدولي من تقرير البنك الدولي (ستصدر قريباً): أما البيانات السكانية/الديموغرافية فمستمدة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وتحديث التوقعات السكانية في العالم لعام 2017، وحسابات البنك الدولي من تقرير البنك الدولي (سيصدر قريباً): إن بيانات العمالة والمشاركة مستمدة من تقديرات منظمة العمل الدولية النموذجية (من مؤشر التنمية العالمي). الحسابات السابقة التي أجريت باستخدام أداة الهيكل الوظيفي للبنك الدولي؛ إن الحسابات المستقبلية خاصة بهذا التقرير.

الشكل ES.5

نقاط تحول حرجة لمشاركة المرأة في سوق العمل



المصدر: شكل خاص بهذا التقرير.

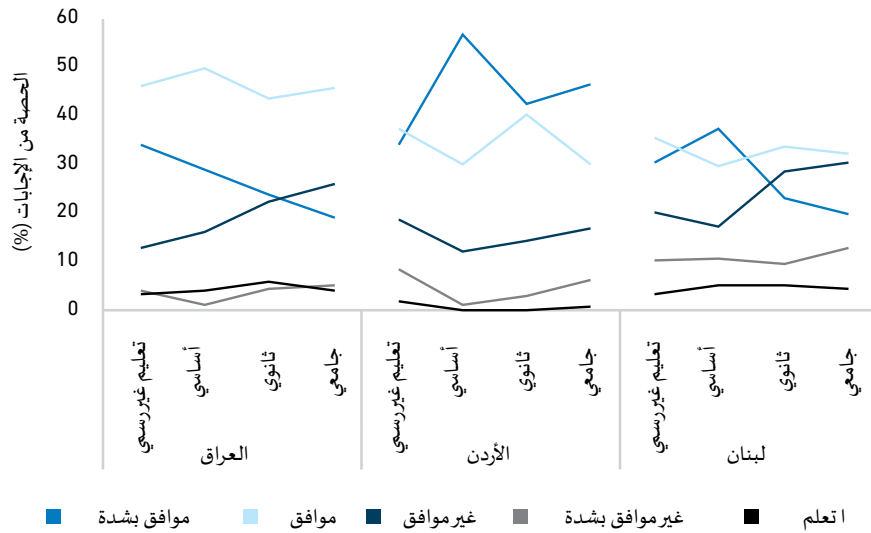
التباطؤ في استحداث فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عائقاً رئيساً يحول دون زيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد. وبالتوافق مع حالة عدم الاستقرار والأزمات الأخيرة، لم يتمكن النمو في فرص العمل في هذه الدول من مجازاة الوتيرة السريعة للنمو الديمغرافي، مما أدى إلى استمرار ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب والمرأة. وعلاوة على ذلك، وفي سياق التباطؤ الاقتصادي والقيود المالية و

القيود التي تحول دون مشاركة المرأة في القوى العاملة

يشكل ضعف الطلب على الأيدي العاملة العائق الرئيس أمام الحصول على عمل بأجر لكل من المرأة والرجل. كما يشكل

في المشاركة بخمس نقاط ليس فقط على مدى خمس سنوات قادمة، بل استمرت لعقد آخر، فإن النمو الاقتصادي السنوي سيزداد بمقدار 1.6 نقطة مئوية في العراق، و 2.5 نقطة في الأردن، و 1.1 نقطة في لبنان بحلول عام 2035. لن يكون تحقيق هذه الأهداف سهلاً؛ يستعرض هذا التقرير القيود العديدة التي تعترض مشاركة المرأة الاقتصادية في مراحل حياتها المختلفة وتباين خلفياتها. لقد استطاع عدد قليل من الدول تحقيق الأهداف التي رسمتها دول المشرق لنفسها في مثل هذا الوقت القصير وبدءاً من هذه النسب المتدنية. يلخص هذا التقرير العوائق التي تعترض المشاركة الاقتصادية للمرأة ويقدم برنامجاً استراتيجياً لصانعي السياسات والباحثين. فهو يجمع بين مقاربة دورة حياة كاملة لتحليل كل من القيود عند ظهورها في مرحلة حرجة معينة من حياة المرأة (ممثلة في الشكل ES.5)، وبين الأخذ بعين الاعتبار تباين هذه التجارب باختلاف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة.

آراء النساء حيال العمل في بعض دول المشرق، بحسب تحصيل التعليم العالي



المصدر: المسح العالمي للقيم- الموجة 6 (2010-14) وحسابات البنك الدولي.
ملاحظة: يوضح الشكل ردود المرأة على البيان «أن الاضطرار بدور ربة المنزل يحقق ذات الرضى الناتج عن العمل».

الأزمة المرتبطة بالصراع في المنطقة، فمن المحتمل أن يستمر الطلب الضعيف على الأيدي العاملة بالحد من الفرص الاقتصادية لكل من الرجال والنساء في المستقبل. تواجه المرأة عوائق إضافية مرتبطة بالمعايير الاجتماعية والقيود القانونية وإخفاقات السوق. وهناك عدة عوامل تؤثر بشكل غير متناسب على قدرة المرأة على المشاركة بفاعلية في سوق العمل، بما في ذلك محدودية فرص الحصول على رأس المال (البشري والمادي والمالي) مقارنة بالرجل، والافتقار إلى رعاية الأطفال ذات الجودة والتكلفة المناسبتين، ووسائل النقل العام الآمنة، والقوانين والتميز المجتمعي لصالح الرجل، وهو ما يؤدي إلى حصوله على الوظائف القليلة المتاحة. كما يقلل الزواج ووجود الأطفال بشكل كبير من احتمالية عمل المرأة، مع اختلاف ذلك بين دولة وأخرى. من جهة أخرى، تواجه الشباب والفتيات عقبات أثناء تنمية رأس المال البشري اللازم للدخول في القوى العاملة. فعلى الرغم من الانطلاقة المتساوية بين الفتيات والفتيان في الدول الثلاثة من حيث الالتحاق بالدراسة في سن مبكرة، يشكل استكمال التحصيل العلمي تحدياً للفتيات في العراق، ولا سيما في المناطق الريفية. إضافة إلى ذلك، قد تشكل الفجوات بين الجنسين في بعض مجالات الدراسة نتيجة تأثير التوقعات المجتمعية.

والواجبات) على طبيعة العمل الذي يمكن أن تقوم به. تنخفض معدلات مشاركة المرأة المتزوجة بسبب مزيج من التفضيل والمعايير الاجتماعية المتعلقة بدور المرأة ومسؤولياتها بعد الزواج. ويقترب التحصيل العلمي المتدني بنظرة أقل مساواة بشأن أدوار النوع الاجتماعي في المنزل و بشأن قدرة المرأة على صنع القرار. وعلى الرغم من أن الأثر يختلف باختلاف البلد، فإن عدد النساء اللواتي يعملن، أيًا كان مستوى تحصيلهن العلمي، ينخفض كثيراً عند الزواج، مما يعكس على الأرجح مزيجاً من التفضيل الشخصي، وتوقع إنجاب الأطفال في المستقبل القريب، والمعايير الاجتماعية. والأهم من ذلك أن معظم النساء في الدول الثلاثة، أيًا كان مستوى التحصيل العلمي لديهن، يتفقن على أن الاضطرار بدور ربة المنزل يحقق ذات الرضى الناتج عن العمل (الشكل ES.6). وعلاوة على ذلك، فإن النساء اللواتي يخترن العمل على الرغم من المعايير الاجتماعية القائمة، قد يواجهن العنف المنزلي نتيجة لذلك. ففي الأردن مثلاً، من المرجح أن تعاني المرأة العاملة، ولا سيما ذات التعليم المتدني، من العنف العاطفي أو الجنسي. وقد يكون أحد التفسيرات المحتملة للأمر محاولة الزوج إثبات سلطته والسيطرة على زوجته التي يخشى أن تتجاوز دورها المتوقع كزوجة. وأخيراً، عندما تصبح المرأة أمًا، تتشكل عوائق إضافية

بالإضافة إلى ذلك، تحول عدّة عوائق دون دخول المرأة إلى سوق العمل والبقاء فيه. فالتحرش في مكان العمل وفي وسائل النقل العام أمر شائع، ما يمنع الكثير من النساء من الوصول إلى الفرص الاقتصادية. وكثيراً ما تتأثر النساء الأكثر فقراً على نحو غير متناسب بهذه الأمور لأنهنّ الأكثر اعتماداً على وسائل النقل العام. تتعرض امرأة من كل ثلاث نساء في الدول الثلاثة المذكورة للمضايقة اللفظية في الأماكن العامة؛ كما تتعرض امرأة من كل خمس نساء في العراق ولبنان وواحدة من كل عشرة في الأردن للتحرش الجسدي. وكشفت دراسة استقصائية أجريت مؤخراً في الأردن أن 81 في المئة من النساء يعتقدن أن المشاركة الاقتصادية ستتحسن في حال توفير وسائل نقل عام أفضل وأكثر أماناً، واعتبر 47 في المئة منهنّ أنهنّ رفضن الوظيفة بسبب عدم توفير هذه المتطلبات. كما يعتبر الوضع أكثر سوءاً في بلد مثل العراق حيث ينتشر انعدام الأمن و الاستقرار على نطاق واسع. وبالمثل، فإن احتمالية عمل النساء ذوات الإعاقة أقل، ومن المرجح أن يكون الافتقار للنقل العام عاملاً هاماً بهذا الصدد. وبالإضافة إلى المخاوف المتعلقة بالسلامة، تواجه المرأة قيوداً أخرى تتعلق بالتوقعات المجتمعية لدور المرأة، وبأصحاب العمل الذين يترددون في تشغيلها، وفي بعض الحالات، تواجه المرأة قيوداً قانونية (ونقصاً في الوعي لحقوقها وانفاذ تلك الحقوق

تقف في طريق مشاركتها في سوق العمل نظراً لازدياد الأعباء المنزلية وتنشئة الأطفال. ويعدّ كلا من قبول فكرة خدمات رعاية الأطفال، والتصورات المتعلقة بجودة هذه الخدمات، وإمكانية الحصول عليها، والقدرة على تحمّل تكاليفها، عوامل إضافية تحول دون دخول المرأة التي لديها أطفال إلى سوق العمل أو البقاء فيه: ناهيك عن أنّ الأطر القانونية والمرافق والخدمات الملائمة التي قد تدعم الأسر في تحقيق التوازن بين العمل والواجبات المنزلية غير مكتملة؛ فعلى سبيل المثال، في العراق، فإن 10 ساعات من الأعمال المنزلية أسبوعياً تقترن بانخفاض احتمالية العمل لدى النساء الحاصلات على التعليم العالي بنسبة 20 في المائة، واحتمالية أقل بنسبة 70 في المئة للنساء اللواتي يقل تحصيّلهن عن التعليم الثانوي؛ والنتائج مشابهة بالنسبة للساعات المخصّصة لرعاية الأطفال.

الطريق قُدماً

سبق وتم طرح مجموعة من السياسات اللازمة لمعالجة هذه المسائل في الأدبيات. بادئ ذي بدء، لا بدّ للنمو الاقتصادي أن يكون أقوى، ولا بدّ من استحداث المزيد من فرص العمل. وعلى الرغم من الحاجة إلى مزيد من الوظائف لتشغيل المزيد من النساء، إلا أن استحداث فرص العمل وحده لن يكون كافياً. ففي الكثير من الحالات، من الضروري تعديل القوانين والأنظمة. وفي حالات أخرى، يستدعي الوضع تدخلاً لمعالجة المسائل المتعلقة بالنقل العام وتوفير الرعاية للأطفال لا سيّما أن هذا الأمر يحول دون حصول المرأة على الفرص الاقتصادية. وأخيراً، وعلى الرغم من صعوبة تغيير المعايير الاجتماعية، فقد أثبتت بعض التدخّلات نجاحها في أماكن أخرى، ولا سيما تلك التي تهدف إلى تصحيح التصوّرات الخاطئة. ونورد لاحقاً بعض الأمثلة الهامة عن كلّ من هذه الأمور.

كما تدعو الحاجة أيضاً إلى المزيد من الإصلاحات القانونية والإصلاحات المرتبطة بالسياسات. فبالإمكان زيادة عمل المرأة عن طريق التشريعات التي تقضي على التمييز القائم على النوع الاجتماعي في العمل والتحرّش الجنسي في مكان العمل والأماكن العامة، ولا سيّما في مجال النقل العام. يحدّد تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2020 Women, Business and the Law أوجه القصور

القانونية في الأردن ولبنان، كما يحدّد القيود المفروضة على خروج النساء من المنزل في العراق والأردن (البنك الدولي 2020). ويحدّد التقرير في البلدان الثلاثة أوجه القصور القانونية المرتبطة بضمان المساواة في الأجر، وساعات العمل، والنفاذ إلى الوظائف والصناعات؛ والزواج والعنف المنزلي؛ وإجازة الأمومة والأبوة وحماية العاملات الحوامل من الفصل من العمل؛ وحظر التمييز في الحصول على الائتمان على أساس النوع الاجتماعي؛ وضمان المساواة في حقوق الميراث. وتلخّص منظّمة العمل الدولية (2018) سياسات الرعاية الإضافية المطلوبة لجعل العمل أكثر ملاءمة للأسرة، بما في ذلك مخصّصات الإجازة لرعاية الأقارب المرضى أو ذوي الإعاقة وترتيبات العمل الصديقة للأسرة مثل العمل بدوام جزئي، والعمل المرن، والعمل عن بعد.

و ينبغي سدّ الفجوة بين النصوص القانونية والممارسات العملية. فإن التغييرات في الإطار القانوني لا تعني الكثير إن لم ترافقها التوعية العامة أو الامتثال والإنفاذ. ويمكن أن تنشأ هذه المسائل بسبب عدم وضوح التشريعات، وضعف الإنفاذ، ونقص المعرفة لدى المرأة، وغياب قدرتها وخياراتها المتاحة، على التماس العدالة. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يتم تقديم تعريفات واضحة للسلوكيات التي من شأنها أن تكون محور خلاف، ومثال ذلك: ما الذي يشكل تمييزاً أو مضايقة؟ هل من هيئة لإنفاذ القوانين والأنظمة، وإن وجدت، هل استجابتها مناسبة من ناحية التوقيت وهل هي فعالة؟ كما أن مشكلات عديدة قد تنشأ حين لا تسعى المرأة للشكوى بالطرق القانونية بسبب عدم إدراكها لحقوقها القانونية ولسبل التقاضي المتاحة أو لأنها لا تستطيع تكبّد التكاليف الباهظة للإجراءات أو بسبب تقيها أو حتى ظنّها بأنّ فرص حصولها على حقوقها محدودة.

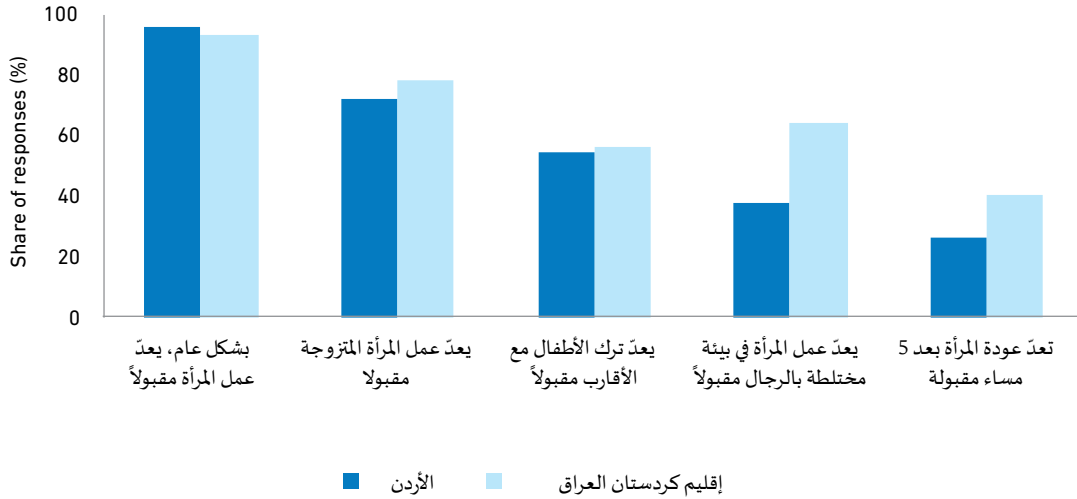
من الضروري إدخال تحسينات على النقل العام تذهب إلى ابعد من التصديّ للتحرش الجنسي وتجريمه. يجب أن يصبح النقل العام آمناً، ومقبول التكلفة، ويمكن الاعتماد عليه. وتقدّم دراسة أجرتها في العام 2018 مؤسسة «صداقة»، وهي منظّمة محلية تعمل على تعزيز الحقوق الاقتصادية للمرأة، سلسلة من التوصيات للأردن إلا أنّها تنطبق بالمثل في العراق ولبنان. وتشمل هذه التوصيات زيادة الربط بين المدن لإتاحة المزيد من الفرص الاقتصادية للمرأة؛ والتركيز على خفض الوقت الذي تقضيه في الانتقال وتحسين كفاءة التكلفة؛ وزيادة عدد النساء في إدارة النقل العام، فضلاً عن توظيف

المزيد من السائقات والمساعدات في النقل العام والحافلات، وعاملات بيع التذاكر ليقدّم مجال النقل العام مساحة أكثر شمولاً للمرأة. إضافة لجعل محطات الباصات والمواقف أكثر أماناً من خلال تحسين الإضاءة، والمراقبة المستمرة، وإمكانية الوصول إلى مسؤولي الحماية في حالة الطوارئ. وأهم ما في ذلك أن هذه التحسينات تحتاج إلى موازنات كافية قد تتطلب دعماً من الحكومات. وبشكل أعمّ، يقدم البنك الدولي (2014) توصيات أخرى تستهدف توسيع التغطية والقدرة على تحمّل التكاليف، بما في ذلك توفير من هم أكثر خيرة في مجال النقل العام وتوسيع نطاق تغطيته وبشكل متكامل. كما يشدّد على تكاملية التخطيط الحضري واستخدام الأراضي وتخطيط النقل من أجل جعل المدن أكثر كثافة، ممّا يساهم بدوره بتحسين التكلفة والتغطية.

إن تحسين مجال الرعاية قد يحرق وقت المرأة من الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر ومن مسؤوليات تقديم الرعاية، بينما يتم استحداث فرص عمل جديدة تعمل بها النساء غالباً. وعلى الرغم من الأعراف الاجتماعية السائدة التي تفضل أداء مثل هذه المهام في المنزل، تشهد منطقة المشرق قصوراً في تلبية الطلب الكبير على رعاية كل من الأطفال والمسنين. وبخاصة مع دخول العراق والأردن ولبنان في مرحلة الانتقال إلى المجتمعات الهرمة. وتستفيد الأسر الميسورة من خدمات رعاية الأطفال الحالية، ممّا يعني أن زيادة فرص حصول الأسر الأخرى على هذه الخدمات قد يؤدي إلى زيادة تفرض المرأة لأداء مهام أخرى، وهو ما قد يزيد من قدرة هذه الأسر على الكسب. كما يمكن تحسين رأس المال البشري لدى الأطفال الأكثر فقراً في حال زيادة فرص الحصول على رعاية الأطفال، وخاصة إذا كانت الرعاية تشمل ممارسات التنمية والتطوير في مرحلة الطفولة المبكرة. وعلاوة على ذلك، فإن توسيع نطاق الرعاية سيستحدث وظائف جديدة في المجال، والتي قد تعمل بمعظمها نساء، ومما يساهم بدوره في النمو الاقتصادي.

وبإمكان الحكومات اتخاذ إجراءات لدعم توسعة اقتصاد الرعاية. لقد أجرى الأردن مؤخراً مراجعات قانونية تتعلق بخدمات رعاية الأطفال في الشركات الكبيرة (لأصحاب العمل الذين لدى العاملين لديهم 15 طفلاً أو أكثر دون سن الخامسة) ومراجعة لنظام الترخيص لتسهيل فتح المزيد من دور الحضانه المنزلية. ويمكن أيضاً أن تساهم تدابير أخرى في تحسين الوضع، بما في ذلك توسيع نطاق

تصوّرات حيال قبول عمل المرأة في العراق والأردن (ومتى يمكنها ذلك)



المصدر: البنك الدولي 2018 ب، سيصدر قريباً.

إنّ معالجة أي مسألة بمعزل عن جملة المعايير الأخرى التي تواجهها المرأة لن يكون له، على الأرجح، الأثر الإيجابي المرجوّ على النتائج.

بالإضافة إلى السياسات المذكورة، فإن العمل على استحداث الوظائف الرقمية يقدّم فرصة مميزة. ففي جميع أنحاء العالم وفي المشرق كذلك سيتم إيجاد عدد متزايد من الوظائف الرقمية لا سيّما أن غالبية القطاعات الاقتصادية تشهد تحولات كبيرة بفعل التكنولوجيا. وينطوي هذا التحول على إمكانات كبيرة لزيادة الفرص المتاحة للمرأة. وتساعد قدرة المرأة على العمل من المنزل بساعات مرنة تعزّزها التكنولوجيا الرقمية على التغلّب على جملة من القيود التي تم ذكرها، مثل الافتقار إلى النقل الآمن والجيد، والافتقار إلى رعاية الأطفال، والتفضيلات الشخصية، والمعايير الاجتماعية المقيدة. فالفرص المتزايدة التي تتيحها الوظائف الرقمية لن تؤدي بحدّ ذاتها إلى زيادات هائلة في المشاركة؛ إلا أنّها قد تساعد على التغلب على الحواجز القائمة وأن تكون جزءاً من التحول الذي شهدته الأجيال في دول أخرى حققت في وقت لاحق زيادات سريعة في المشاركة. ولا تقتصر هذه الفرص الجديدة على الشباب من ذوات التحصيل العلمي العالي واللواتي تعدّ مشاركتهم مرتفعة نسبياً، بل يمكن أيضاً للنساء الريفيات ذوات المهارات المتدنية أن يستفدن من هذا التحول الرقمي مع ظهور فرص مرتبطة بخدمات التعاقد الخارجي

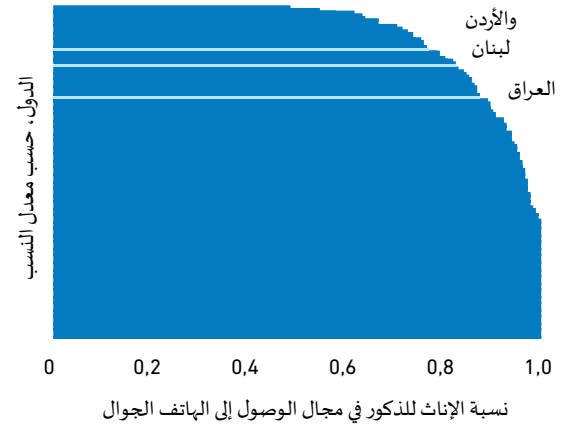
يقدرّون أن الآخرين أقلّ تأييداً لذلك. وعندما تمّ تصحيح هذا التصوّر الخاطئ، زاد ذلك من نسبة دخول زوجات هؤلاء الرجال إلى سوق العمل. كما وجدت دراسة أخرى أجريت في إقليم كردستان العراق أنه في حين يعتقد 93 في المائة من الأفراد أن عمل المرأة مقبولاً، إلا أنهم يعتقدون في الوقت ذاته أن نسبة 62 في المئة فقط من المجتمع المحلي يوافق على ذلك. وتسود ثغرات مماثلة على مستوى العمل بعد الزواج، أو في شركة مختلطة مع الرجال، ممّا يشير إلى أن حملات التوعية يمكن أن تكون فعّالة. وأظهرت الدراسة (ودراسة مماثلة في الأردن) أن من المهم أيضاً فهم المعايير الأكثر تقييداً؛ ففي حين أن جميع من شاركوا في الدراسة تقريباً يعتقدون أنه من المقبول بشكل عام أن تعمل المرأة، إلا أنّ أقل من النصف يعتقد أنه من المقبول أن تعود المرأة إلى المنزل من العمل بعد الساعة الخامسة مساءً (الشكل 7.ES).

علاوة على ذلك، ولكي تكون السياسات التي نوقشت فعّالة، ينبغي أن تكون مصمّمة بحيث يكمّل بعضها البعض وأن يتمّ تنفيذها بطريقة منسّقة. ويؤكد هذا التقرير على العوائق العديدة بما فيها القانونية والاجتماعية وتلك المتعلقة بسوق العمل والتي تعيق قدرة المرأة على العمل في فترات حياتها. فعلى الرغم من أنّ كلاً من السياسات المختلفة التي تمت مراجعتها تعدّ ضرورية لزيادة مشاركة المرأة، فإن نجاح تطبيقها لن يكون سهلاً دون نهج استراتيجي ومنسّق. كما

توفير الخدمات العامة للرعاية، وتنظيم التعليمات لمقدمي الرعاية، وإيجاد حوافز لتوفير رعاية الأطفال من قبل القطاع الخاص وللمستثمرين، ووضع معايير جودة للقطاع وإنفاذها. وبالنسبة للمرأة التي لا تستطيع تحمّل تكاليف الخدمات الخاصة، يمكن تنفيذ مجموعة من الحوافز وخطط الدعم القائمة على الضرائب أو النقد أو القسائم؛ وتقدّم تركيا مثالا في هذا السياق.

تجدر الإشارة إلى أنه كثيراً ما تُترك المعايير التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين على ما هي عليه نتيجة الاعتقاد بجمود القيم التقليدية. بيد أن الدراسات التي أجريت مؤخراً أظهرت أن تصويب الأفكار الخاطئة عن المعايير الاجتماعية يمكن أن يزيد من المشاركة الاقتصادية للمرأة. وفي بعض المجتمعات المحليّة، يخطئ الرجال والنساء في تقدير ما يعتبره جيرانهم سلوكاً مناسباً. ويشمل ذلك ما إذا كان القيام بأنشطة مثل عمل المرأة في البيئات المختلفة يعدّ أمراً مناسباً في نظر الجيران، أو ما إذا كان من المناسب أن يشارك الرجل في رعاية الأطفال وغيرها من الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر. تشير بعض الأدلة في عدد من البلدان على أن تسليط الضوء على هذه الافتراضات الخاطئة حيثما وجدت يمكن أن يؤدي في بعض الحالات إلى التحول نحو معايير اجتماعية تصب في مصلحة الجميع. وقد خلصت دراسة أجريت مؤخراً إلى أن أغلبية الشبان المتزوجين يؤيدون سرّاً عمل المرأة بينما

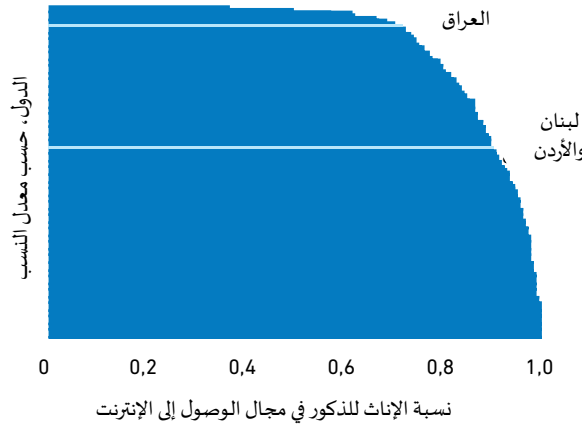
نسبة النساء للرجال في مجال الوصول إلى الهاتف الجوال في بعض دول المشرق المختارة



المصدر: شكل تم الوصول إليه باستخدام بيانات من: www.digitalgendergaps

ملاحظة: تستخدم بيانات النظام العالمي للتواصل الجوال AMISG حيثما تكون متاحة، وإلا يتم اللجوء إلى متوسط التقديرات المتاحة عبر الإنترنت والتقديرات المجمعة والمتاحة في مصادر من خارج شبكة الإنترنت.

نسبة النساء للرجال في مجال الوصول إلى الإنترنت، في بعض دول المشرق المختارة



المصدر: شكل تم الوصول إليه باستخدام بيانات مستقاة من موقع: www.digitalgendergaps

ملاحظة: تستخدم بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات حيثما تكون متاحة، وبخلاف ذلك يتم اللجوء إلى متوسط التقديرات المتاحة على الإنترنت والتقديرات المجمعة والمتاحة في مصادر من خارج شبكة الإنترنت.

معلومات إضافية عن عدد الوظائف الرقمية المختلفة التي يتم استحداثها وتشغلها النساء: والفجوة بين الجنسين من حيث استخدام الإنترنت والهاتف الجوال والهواتف الذكية؛ وطبيعة المهارات الرقمية لدى الشباب وأولئك التي يفتقدونها. وتتطلب هذه المراقبة رصد بيانات جديدة والقيام بتحليلها من عدة نواحٍ. إن الحاجة ملحة للحصول على بيانات أساسية أكثر تواتراً في دول المشرق. فقد أجرى لبنان أبحاثاً وطنية للأسر المعيشية في عام 2012، في حين لا زالت نتائج مسح القوى العاملة الذي أجري مؤخراً للفترة 2018-2019 قيد التحضير. أما في العراق، فهناك مسح وطني اجتماعي-اقتصادي شامل للأسر المعيشية ويمثل النتائج على مستوى المحافظة إلا أنه لا يجري إلا كل ست سنوات تقريباً؛ ولا يوجد في العراق مسح منتظم للقوى العاملة. ونتيجة لذلك، لا يمكن حتى رصد الخطوط العريضة لنتائج مشاركة المرأة في العمل بشكل منتظم. وثمة حاجة أيضاً إلى جمع المزيد من المعلومات التي من شأنها أن تلقي الضوء على القيود التي تواجه كلاً من الطلب والعرض على عمالة المرأة، ولا سيما بين الشباب. فعلى سبيل المثال، نظراً لأن الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية لا تُجرى بانتظام في هذه الدول الثلاث، فإن بعض هذه البلدان لا يملك سوى بيانات غير منتظمة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي

أو لا يتفوق فيها بقدر ما يفعل الشبان. أما أسباب هذه الفجوة فمتعددة: إن النساء أقل امتلاكاً للهواتف الجوّالة، وحتى لو كان لديهن هاتف، فإنهن أقل احتمالاً لاستخدام الإنترنت عبر الهاتف الجوّال، أو وسائل التواصل الاجتماعي، أو خدمات الرسائل القصيرة. يناقش هذا التقرير القيود التي تحول دون حصول الشباب على وظائف رقمية على المستوى الفردي، نتيجة لفشل السوق فيما يتعلق بالقوانين والأعراف الاجتماعية ومخاوف السلامة والأمن والتمييز في أماكن العمل. فعلى سبيل المثال، تتخصص المرأة في ميادين العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بأعداد أقل من الرجال في لبنان والأردن، في حين أن بعض الأسر قد تثنى الفتيات والنساء عن الوصول إلى الإنترنت واستخدامها بسبب مخاوف تتعلق بسلامتهن.

لا بد من مراقبة التقدم المحرز على أبعاد مختلفة. ويحدد هذا التقرير مؤشرات مختلفة يمكن رصدها بانتظام باستخدام البيانات الموجودة، إلا أن مؤشرات هامة أخرى لا يتم جمعها حالياً. ويمكن أن تستغل الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني بشكل موسع الأدوات الموجودة لجمع بيانات إضافية أو استحداث أدوات مسح جديدة للقيام بذلك، عند الحاجة. فعلى سبيل المثال، يمكن تعديل مسح العمالة والبطالة السنوي التي تجريه دائرة الإحصاء الأردنية لجمع

والمناصب الإلكترونية التي تربط صغار المزارعين والحرفيين. كما يمكن للحكومات أن تضطلع بدور هام في إزالة بعض العوائق في هذا المضمار من خلال الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، والمنصات، والخدمات المالية، والمهارات. وتختلف الأوضاع باختلاف البلدان: فالعراق يحتاج إلى استثمارات في جميع المجالات، بينما يمتلك الأردن ولبنان بيانات أكثر تقدماً لهذه الأنشطة. ومع ذلك، فإن زيادة فرص العمل الرقمية ستستغرق وقتاً وجهداً، وقد لا تكون الحاجة لهذه الفرص متطابقة في البلدان الثلاثة.

للأسف، إن الفجوة الرقمية بين الجنسين في المشرق هي واحدة من الأوسع في العالم: إن لم يتم سدها، قد يصبح التحول الرقمي فرصة مفقودة وعائقاً إضافياً. في العراق مثلاً، تشير التقديرات إلى أن 72 امرأة فقط يستخدمن الإنترنت مقابل 100 رجل، وهي فجوة بين الجنسين تبلغ 28 في المائة (الشكل ES.8)، وأن 89 امرأة فقط مقابل 100 رجل يستخدمن الهواتف الجوّالة، وهي فجوة بين الجنسين تبلغ 11 في المئة (الشكل ES.9). بينما في لبنان والأردن، تعتبر فجوة الإنترنت بين الجنسين أصغر وتبلغ 10 في المئة، إلا أن فجوة الهاتف الجوّال أكبر منها في العراق - حيث تبلغ 17 في المئة (لبنان) و21 في المئة (الأردن). وتعني هذه الفجوة الرقمية أن الشباب لا يحصلون على فرص العمل في المجال الرقمي

والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن إجراء المزيد من الدراسات الاستقصائية للقطاعات غير الرسمية وقطاعات المشاريع الصغيرة الفردية (الميكروية) أن يساعد في الكشف عن القيود المفروضة على الرياديات صاحبات هذه المشاريع.

ولمعالجة نقص البيانات، انطلقت دراسة استقصائية جديدة بشأن القضايا الرئيسية في دول المشرق الثلاث لتسليط ضوء جديد عليها و لتستخدم كأساس مرجعي لقياس التقدم المحرز في المستقبل. وسيُنظر مسح الدراسة في الوظائف

الرقمية واقتصاد الرعاية والأعراف الاجتماعية والفجوة القائمة في الأطر القانونية وممارساتها الحالية. وستعرض النتائج في مؤتمر المشرق الثالث للتمكين الاقتصادي للمرأة في عام 2021. وسيعمل البنك الدولي مع الباحثين المحليين على استخدام هذه البيانات الجديدة في تحليل تشاركي ليتم اعتماده في التقرير المقبل.

وأخيراً، يتعين فهم الهياكل المؤسسية الحالية لكل بلد والتي تم تصميمها لحماية حقوق المرأة القائمة - وتحديد الأسباب التي تمنع فاعلية هذه الهياكل بالشكل المطلوب. وفي بعض

الدول، أنشئت لجنة قانونية متخصصة لدعم التغيير في القوانين وإنفاذ حقوق المرأة. وتقوم هذه الهيئات بتنسيق سياسات النوع الاجتماعي، وإجراء التحليلات والتقييم، ولها قدرة على إجراء التحقيق والتصحيح فيما يتعلق بالتمييز القائم على النوع الاجتماعي في مجالات العمل والتعليم وتخصيص الموارد والمرافق والخدمات. ويناقش التقرير مقاربات بديلة لإنشاء هذه الهيئات وتنفيذها باستخدام أمثلة من الولايات المتحدة وجمهورية كوريا.



LO (International Labour Organization). 2018. *Care Work and Care Jobs for the Future of Decent Work*. Geneva: ILO.

2018. *A New Economy for the Middle East and North Africa*. MENA Economic Monitor. Washington, DC: World Bank.

Women, Business and the Law 2020. Washington, DC: World Bank.

Forthcoming. *Regional Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Crisis*. Washington, DC: World Bank.

مجموعة البنك الدولي 

